

ظاهرة التبادل في العربية  
قراءة لسانية في كتاب سيبويه

أ.م.د. رجاء عجيل الحساوي

ملخص البحث:

لحظ سيبويه- في ضوء نظام العربية- مشابهة الكلام العربي بعضه بعضاً بإدراك تأتي لنا من عبارته"ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الاشياء". فقد ترددت هذه العبارة في أجزاء كتابه الأربعة مفسراً بها الكلام في ضوء الواقع الاستعمالي، عبر منهجية لمعالجة التقاطع الحاصل بين كلام العرب والمعايير النحوية، مما أفرز طرقاً مزدوجة لأنماط الكلام، وهي مرحلة عليا في السلم اللغوي تقضي إلى خط مهم من خطوط نظرية الأصول اللغوية التي -كما يُعتقد- يقوم عليها التفكير اللغوي العربي. ومن فضول القول إنَّ وضوح تلك الظاهرة يرجع إلى استقرار فهمها ونضجها عند واصفها، فجاء الكلام عن مواضعها دقيقاً، فهناك قوانين نحوية ودلالية تعمل -عند مراعاتها- على توليد المكونات البديلة .

ويحاول هذا البحث أن يقدم صورة للفكر البنائي الدلالي الذي اتسم به تحليل سيبويه لكلام العرب في ظلّ هذه الظاهرة عن طريق النظر في علاقات الترابط بين المكونين المتبادلين باستخلاص معايير مقبولة عقلياً، مضبوطة استعمالاً. ولعلّ في حضور تلك المدارس السيبويهية في الكتاب ما ينبئ عن سرّ من أسرار تميّز صاحبه في استيعابه أصول النحو العربي وفروعه، وهي فكرة نواة للتبادل جرى تقسيم البحث -عبرها - على ثلاثة مباحث يسبقها مهاد نبين فيه تصوّر سيبويه لهذه الظاهرة عن طريق نصوصه، وبيان أسس ذلك التصرّو.

-أمّا المبحث الأول: فقد وسم ب (التبادل من المصطلح إلى الظاهرة). فيه ما تفرضه المنهجية العلمية من تحديد للمصطلح بإمكانية تسمح بإعطاء وصف أكثر دقة في نظام لغوي واحد.

-أمّا المبحث الثاني: فقد تناول المفاهيم المادية (المستوى المعجمي في إثارة التبادل) وهو مستوى يقوم على محور الاختيار.

-أمّا المبحث الثالث: فقد تناول المفاهيم العلائقية (المستوى النحوي) ويقوم هذا المستوى على محور التوزيع.

وتكمن أهمية هذه الظاهرة في أنّها تعكس المنهج التفسيري السيبويه الذي يعلّلها على وفق مقاصد كلام العرب بالكشف عن التحولات البنائية، والوظائف النحوية والمعاني المرادة من كلّ ذلك بما ينبئ عن حكمة العربية في صيرورة بدائل بعد أن لم تكن، ووفقاً لذلك أرتأينا وجوب دراسة هذه الظاهرة في كتاب سيبويه.

## مهاده

انّ الإجماع منعقد على أنّ محاولة دراسة نصوص سيبويه وتفسيرها ، هي محاولة محفوفة بالمخاطر لأسباب عدة، إلا أنّ تخفيف هذا العبء يكمن في محاولات تناولت عدة قضايا بارزة دراسة وتحليلاً عبر وجهات نظر متباينة، وقد احتلّ مفهوم الخطاب موقعاً محورياً في جميع البحوث والدراسات التي تندرج في مجال تحليل النصوص. ولما كانت كلّ عملية خطابية تستدعي عناصر عديدة، تتمثل في المتخاطبين وسياق الخطاب ومقاصده، فإنّ خطاب العقل في كتاب سيبويه قد ارتبط بالمكاسب، وهو التأثير اللغوي بالعمل أو الترك<sup>(١)</sup>، مرتكزاً في ذلك على محورين:

الأول: المحور الدلالي بما يحتويه من مظاهر ترابط وانسجام بين مؤلفات البنية الكلية. والآخر: المحور التداولي ويضمّ السياق وتداوليات الخطاب. وهذان المحوران يُبينان دورهما على أساس لغوي من منطلق أنّ الخطاب في جوهره كلام يتحقق عبر وسيلة التواصل (اللغة)

ومن هنا فإنّ هذه المقدمة تعمل على طرح سؤال مفاده، ما الذي نقصده بظاهرة التبادل في فرضية تحتاج إلى البرهنة على وجودها؟

ورد في أحد تعاريف النحو أنّه (( صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى فيتوصّل بإحداهما إلى الأخرى))<sup>(٢)</sup>. وهذا التعريف يمكّننا من التحدث عمّا سمّاه (ديك)<sup>(٣)</sup>، بالطاقات الأساسية التي تؤهل المتكلم لإقامة تواصل لغوي عبرها سواء أكانت ادراكية، أم ابستمولوجية، أم اجتماعية أم غير ذلك، إذ تتفاعل هذه الطاقات في قدرة المتكلم لتنتج قدرة تواصلية يفرضها الاستعمال، وإزاء إنشاء قيمة تواصلية بوضع أحد العناصر مكان الآخر، جعلنا من كتاب سيبويه منارة لنا في قراءة ظاهرة التبادل في العربية لما امتلكه صاحبه من وعي في عرض القضايا النحوية والاستدلال عليها. منطلقين من أساس أنّ التبادل هو علاقة بين مكونين تسمح لثانيهما أن ينشط المعلومات المشتركة بينه وبين الأول<sup>(٤)</sup>.

وعلى وفق ما تقدم فقد خضعت ظاهرة التبادل في كلام العرب في مدونة سيبويه إلى ضوابط هي:

١- وجود سابق للمكون المبدل عنه.

٢- وجود المكون البديل.

٣- وجود العلاقة أو الشبه الواقع بين الصيغ والانظمة.

إنّنا بتقديمنا هذه القراءة التي تبحث في أسس تداول هذه الظاهرة نسعى إلى تناولها عبر نظام الفكر الذي وُلدت فيه من أجل اكتشاف الكيفية التي تشكلت بها المعرفة النحوية، حينما يجعلنا أبو بشر مدركين لوجود جانبيين لهذه الظاهرة أحدهما خفي ملموس والآخر متجسد في الصياغة اللغوية ويكون المعنى مسؤولاً عن تقديم النموذج المعين للمثال المحتمل. فالبدائل ههنا أوجه نظمية تتناغم مع المواقف الاجتماعية والتداولية، فتكون ضمن بوتقة دلالية موحدة بارتكاز على عاملين نشاط التركيب وفاعلية السياق.

## المبحث الاول

### التبادل من المصطلح إلى الظاهرة

إنّ درس المصطلح وتحديد ميدانه الذي يدور فيه البحث هما أولى خطوات البحث العلمي، وبما أنّ ميدان البحث هنا قد حُدّد بالجانب التركيبي، فإنّ ما يدخل في معنى البديل له مصطلحات عديدة في كتاب سيبويه منها ما هو مباشر كلفظ البديل؛ فكما ورد في العين البديل: (( خلفٌ في الشيء والتبديل التغيير))<sup>(٥)</sup>. فقد جاء في كتاب سيبويه في المصادر التي نابت عن أفعالها نحو (سقياً ورُعيّاً) قوله: (( وإنما اختزل الفعل ههنا؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جعل (الحذر) بدلاً من (احذر) كذلك هذا كأنّه بدلٌ من سقائك الله، ورعائك ))<sup>(٦)</sup>.

فلم يطلق سيبويه عليه لفظ (نائب) بل كرّر لفظ البديل، فإضمار الفعل ههنا لازم؛ لأنّ المصدر بدل من اللفظ بالفعل، فذكره جمعٌ بين البديل والمبدل منه، وهذا لا يجوز في هذا الموضع<sup>(٧)</sup>. ويذكر زعمٌ (( يونس أنّ العرب تقول: إنّ بذلك زيداً. أي: إنّ مكانك زيداً، والدليل على هذا قول العرب: هذا لك بدل هذا. أي: هذا لك مكان هذا. وإنّ جعلت البديل بمنزلة البديل قلت: إنّ بذلك زيداً. أي: إنّ بديك زيداً ))<sup>(٨)</sup>.

إنّ التعامل مع مدونة سيبويه يتيح لنا أن نقرأ نصوصه قراءة تكفل لنا إعطاء رؤية يكون الإدراك قد أسس لها ولم تقف عند اعتابه فحسب، فقد يجد المستطلع لكتابه تجوزاً كبيراً في استعماله المصطلحات الدالة على هذه الظاهرة على وفق رؤية من جانبها اللغوي بوصفه معطى مباشراً لجانبها الاصطلاحي في إرادة منه على ما يبدو لتقريب البعيد عن المدارك فهذا ((من عادة أهل العربية، ولهم أشياء كثيرة تحمل على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا؛ لأنّ أغراضهم مفهومة))<sup>(٩)</sup>.

ولمّا كان استعمال الاصطلاحات يعدّ دليلاً على نضج أيّ نظرية وتكاملها؛ لأنّها المفاتيح التي يمكن عبرها إدراك أبعاد النظرية ووصل خطوطها بالكشف عن ظواهرها، فقد وردت مفاتيح اصطلاحية تدلّ على هذه الظاهرة في نظرية سيبويه النحوية في كتابه مثل:

- ١- الاستغناء: يقول سيبويه عن حذف الفعل في نحو ( أقائماً وقد قعد الناس و أقاعداً وقد سار الركب): (( وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود، فأراد أن يُنبّهه، فكأنّه لفظ بقوله: أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً، ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال ))<sup>(١٠)</sup>. فاستغنى عن الفعل بـ( قائماً وقاعداً ) بما يُرى من الحال. فهذه تغييرات يفرضها مقام التواصل حينما يكون المعنى إطار عام، ومراد المتكلم إطار خاص.
- ٢- تقوم مقام: يعرض سيبويه من ناحية التركيب لأسماء الأفعال في أنّها تستدعي الفاعل كما الفعل؛ لكنّه مضمراً دائماً، معللاً ذلك بقوله: (( واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمّر، وذلك أنّها أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل، وفي يومك؛ ولكنّ المأمور والمنهي مضمّران في النية، وإنّما كان أصل هذا في الأمر والنهي وكانا أولى به؛ لأنّهما لا يكونان إلا بفعل...، وإنّما سُمّي بها الأمر والنهي فعملت عملهما ولم تجاوز فهي تقوم مقام فعلهما ))<sup>(١١)</sup>. فهي أسماء لم تبنّ بناء الأفعال؛ لكنّها في الدلالة الزمنية شابهت فعل الأمر في دلالاته على ما لم يقع مع ملاحظة مشابقتها التركيبية في إضمار الفاعل بعدها، لذلك قامت مقامه.

- ٣- ما يجري مجرى: يقول في باب ما جرى من الأسماء التي لم تُؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل (( ولو مثلت ما نصبت عليه الأعيار والأعور في البديل من اللفظ لقلت: أتعيرون مرة وأتعورون إذا أوضحت معناه؛ لأنّك إنّما تجريه مجرى ما له فعل من لفظه، وقد يجري مجرى الفعل ويعمل عمله؛ ولكنّه كان أحسن أن توضحه بما يتكلم به إذا كان لا يُغيّر معنى الحديث ))<sup>(١٢)</sup>.

٤- المنزلة<sup>(١٣)</sup>:

أورد سيبويه في (( باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره؛ لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر )) ما نصه :  
(وقال الراجز وهو العجاج:

أطرباً وأنت قنّسري<sup>(١٤)</sup>

وإنما أراد: أتطرب. أي: أنت في حال طرب، ولم يرد أن يُخبر عما مضى أو يُستقبل ومن ذلك قول بعض العرب: أعدّة كعدّة البعير، وموتاً في بيت سلوية؛ كأنه أراد أعدّة كعدّة البعير وأموت موتاً في بيت سلوية وهو بمنزلة أطرباً وتفسيره كتفسيره<sup>(١٥)</sup>.

فالتفسير هنا أنه جرى إبدال الفعل بالمصدر لدلالة المصدر عليه فهو بمنزلة ويذكر في موضع آخر نصاً فريداً إذ يقول: ((وقد تقع نفع في موضع فعلنا في بعض المواضع ومثل ذلك قوله لرجل من بني سلول مؤلداً<sup>(١٦)</sup>

ولقد أمر على اللئيم يسبتي فمضيتُ ثمت قلت لا يعينني

واعلم أن أسير بمنزلة سرت إذا أردت بـ (أسير) معنى سرت<sup>(١٧)</sup>.

إن هذا الفهم المعتمد على المنحى الوظيفي يُفسره السيرافي بقوله: (( إنما يستعمل ذلك إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعل خَلقاً وطبعاً، ولا يُنكر فيه في المضي والاستقبال، ولا يكون لفعلٍ فعله مرةً من الدهر ))<sup>(١٨)</sup>.

لعلنا ندرك بهذا أن تعددية الاصطلاح عند سيبويه، هي تأكيد تعددية النحو يكفل بيان ذلك ما عكسته نصوصه في أن النحو هو معرفة بقواعد ينبغي اتباعها في اللغة السليمة، وهو أيضاً فن الكلام الصحيح حينما يتعلق الأمر بالمتكلمين على وفق قواعد الاستعمال والحياة الاجتماعية، وأن الجمع بينهما يمكن من تحصيل معنى متكامل للنحو، وهو العلم بكيفية التصرف في الكلام، فقد أسس سيبويه بحدة ذهنه وقوة خاطره لمعرفة ما يُوجب الحكم بعلاقة ما بين أطراف الكلام بما تمدّه تلك الأطراف من جسور معنى على وجه يقتضيه العقل، وإذا كان ذلك كذلك، فإنّ المعايير المعتمدة في ظاهرة التبادل هنا ترتكن إلى المقام بوصفه وضعية تضمّ زمان القول ومكانه وهوية المتخاطبين، وكلّ ما نحتاج إلى معرفته لفهم الكلام حينما تعبّر بعض العناصر اللغوية عن المعنى نفسه، فتكون المكونات بديلة عن مكونات أخرى، وبدلاً من وجود حدود فاصلة تتحول العلاقة بينها إلى علاقة تضافر وتشابك دلالي.

وعلى نحو من الدقة سنحاول تحديد ظاهرة التبادل منوّهين بدءاً بتحديد هذا المفهوم بأنّه: (رفع الشيء ووضع غيره مكانه) باعتماد تغيير المكون اللغوي مع بقاء عينه، يؤنسنا بذلك قول صاحب الكليات أنّ التبدّل (( قد يكون عبارة عن تغيير الشيء مع بقاء عينه يُقال: بدلت الحلقة خاتماً ))<sup>(١٩)</sup>، أي أنّ المشابهة تُؤهل إحلال الشيء مكان شيء آخر وهذا مجاله الاستعمال لا التقدير.

وفي محاولة لتقديم صورة للفكر السيبويهي الذي اتسم به تحليله كلام العرب عبر تلك الظاهرة، لا بدّ من أن نُبرز تعريفاً لها من منطلق إدراكنا أبعادها، وعليه فالتبادل (( هو وقوع اللفظ موقعاً ليس له بجهة الأصالة فيقوم مقام الأصل لما هو بصدده من موقع لغوي سواء أكان الموقع على المستوى الدلالي، أم الوظيفي، أم الإعرابي )) ففي ظلّ هيمنة تركيبية ودلالية لا يتغيّر معنى الحديث الذي يُورده المتكلم على الرغم من حصول التبادل، فالإنجاز قد يقبل ما لا تُخرجه الكفاءة، وما هذا إلا لكثرة الاستعمال، يقول أبو بشر: (( فقد يشدّ الشيء من كلامهم عن نظائره ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره ))<sup>(٢٠)</sup>. وقد عقد في مقدمة أبوابه السبعة باب ما يكون في اللفظ من الأعراض فيه تقرير واضح لنظرية الأصول اللغوية قال فيه: ((ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطاً، وسترى ذلك إن شاء الله ))<sup>(٢١)</sup>؛ فالرغبة والنية عند المتكلم تفضي إلى التحقق

والإمكانية في صياغة المعاني فتكون تلك المعاني مكتملة في ذهن المخاطب على الرغم من انتفاء استعمال الأصل في تلك الصياغة وهي مسألة تقوم على وجود وعي لغوي لمنهجية محددة. إن الخطوة التي نسعى أن نخطوها في هذا البحث ترتكز على ( المعجم والنحو ) في ظلّ الطرح البنيوي القائم على تصنيف المعطيات اللغوية، وفي ظلّ اجراء منهجي لعرض ظاهرة التبادل على وفق تصوّرنا لتصور سيبويه فإننا سنتناولها من جانبيين:

### الأول: مفاهيم مادية (مستوى معجمي) ويمثله محور الاختيار.

والآخر: مفاهيم علائقية (مستوى نحوي) ويقوم على محور التوزيع ويقع فيه بناء علاقات بين الكلمات فالواقع المرجعي فيه واحد لكنّ التوزيع يكون على مستوى صيغة التعبير، وتلك قدرة تعلن عن حكمة العربية التي تُمكن متكلمها من تركيب الواقع تركيباً متنوعاً على وفق نماذج صورية.

إنّ محوري الاختيار والتوزيع يقومان أساساً على العلاقات النحوية من جهة أن اختيار اللفظ من دون غيره إنّما يتأتى لمناسبة الكلمة للكلمة عند تركيبها ومن هنا تنتفي عن الاختيار كلّ اعتبارية<sup>(٢٢)</sup>؛ لأنّ الكلام قبل تجلّيه (( يمرّ في الفكر بأحوال هي القصد إلى الكلام أو الإرادة له أو العزم عليه أو العلم به أو التفكير في كيفية ترتيبه ))<sup>(٢٣)</sup>. ومن هنا فإنّ ظاهرة التبادل تقوم على وعي بأنّ للعلاقات النحوية بعداً في مداها يعكسه الاختيار بإبدال العناصر في التركيب، وعندئذ يتحوّل فعل التأويل إلى فعل اكتشاف يستدعي الأثر، وعلى وفق هذا الفهم يكون النحو مجموعة من قواعد التركيب التي تأتي تالية للوصف المعجمي- الدلالي.

### المبحث الثاني

#### المفاهيم المادية ( المستوى المعجمي في إيثار التبادل )

ترتكز هذه المفاهيم على أن تحمل المكونات المتبادلة عناصر تكوينية تكوّن السمات المعجمية<sup>(٢٤)</sup>. ومن  
مواردها في الكتاب:

١- (علمت) بمعنى (عرفت): خصّ سيبويه بعض الأفعال بشيء من التفسير عبر دلالتها منها (علمت) قائلاً عنه: (( وقد يكون علمت بمنزلة عرفت ))<sup>(٢٥)</sup>. واضعاً لهذه الدلالة ضابطاً مفيداً وذلك إذا كنت (( لا تريد إلا علم الأول فمن ذلك قوله تعالى: (وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَلَمَّا قَالُوا كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ) وقال سبحانه: (وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) فهي ههنا بمنزلة عرفت ))<sup>(٢٦)</sup>. وقد شرح السيرافي كلامه بقوله: (( علمت إذا أردت به معرفة ذات الاسم ولم تكن عارفاً به من قبل كقولك : علمت زيدا. أي: عرفته ولم أكن أعرفه من قبل وليس بمنزلة قولك: (علمت زيدا قائماً) إذا أخبرت عن معرفتك بقيامه وكنت عارفاً من قبل ))<sup>(٢٧)</sup>. فالفعل (علم) يمتلك دلالة غير قلبية وهي (عرف) وهي دلالة تُمكن من إبداله من دون تغيير المعنى وهي خصوصية دلالية أكدها سيبويه لهذه المفردات الفعلية عبر الاستعمال.

٢- إبدال معنى المصدر بمعنى اسم المفعول، أو اسم الفاعل (( وذلك قولك: لبن حلب. إنّما تريد محلوب ، وكقولهم: الخلق. إنّما يريدون المخلوق ))<sup>(٢٨)</sup>. ويقولون للدرهم: ضرب الأمير. إنّما يريدون مضروب الأمير، ويقع على الفاعل وذلك قولك: يوم غمّ ورجلٌ نومٌ، إنّما تريد النائم والغام ))<sup>(٢٩)</sup>.

فسيبويه ههنا يفسر اللغة باللغة، ويستجيز في ضوء هذه الحقيقة أن يُخبر عن اسم العين بالمصدر بمعنى اسم الفاعل، وذلك في (( قول الخنساء ))<sup>(٣٠)</sup>:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإتما هي إقبال وادبار

فجعلها الإقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام كقولك: نهارك صائم وليك قائم))<sup>(٣١)</sup>.

وقد عقد باباً سمّاه (( باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنّه حال وقع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجأة ومفاجأة وكفاحاً ومكافحة... وليس كلّ مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع إذا كان حالاً))<sup>(٣٢)</sup>؛ فمذهب سيبويه أنّ المصدر ههنا في موضع حال بإبدال معنى المصدر باسم الفاعل، أي: لقيته مفاجئاً ومكافحاً ومعيناً. وتأتي صرامة القوانين ههنا بأنّ ذلك لا يحسن في كلّ مصدر وإن جاء على القياس؛ لأنّه شيء وضع في موضع غيره لقيمة تواصلية، إذ يقول: (( ألا ترى أنّه لا يحسن أتاناً سرعة ولا أتاناً رُجلة، كما أنّه ليس كلّ مصدر يستعمل في باب سقياً وحمداً))<sup>(٣٣)</sup>. فكما أنّ ( سقياً ) لا يطرد فيه القياس فيقال ( طعاماً وشراباً ) كذلك الحال مع ( أتاناً سرعة).

٣- إبدال معنى اسم الفاعل بمعنى المصدر: و يذكر سيبويه قول: (( الفرزدق:  
على حلفة لا اشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام<sup>(٣٤)</sup>

فإنّما أراد: ولا يخرج فيما استقبل، كأنّه قال: ولا يخرج خروجاً))<sup>(٣٥)</sup>. فالمعنى: لا يخرج زور كلام خروجاً، ولأنّه حُمِلَ على إبدال معنى المصدر باسم الفاعل نصب لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله، فالمقولات المكونة للتركيب حملت سعة على صعيد اللفظ لعلاقات رابطة بين تلك المقولات اقتضاها التناسب بين الجمل المتحققة والمقام بما عكسه هذا الترابط من تبادل المنظومة اللغوية بما يُدرك عقلاً كلّ ذلك تفاعل في أطار مبدأ التعاون بين الأفراد.

٤- التبادل بين معنى عسى ولعلّ: تأتي ( لعلّ ) للخوف والرجاء يقول سيبويه: (( وإذا قلت: لعلّ فأنت ترجوه، أو تخافه في حال ذهاب ))<sup>(٣٦)</sup>؛ إلّا أنّها قد ترد بمعنى ( عسى ) إذ يقول: (( ولعلّ وعسى طمع واشفاق ))<sup>(٣٧)</sup>. وقد تمّت صياغة العملية البنائية لهذين المكونين من قبل المتكلم من جهة الدلالة وإدراك من قبل المخاطب فكانت البنيتان موضحتين المعنى نفسه بإبدال أحدهما محلّ الأخرى ويذكر سيبويه قول: (( عمران بن حطان<sup>(٣٨)</sup>):

ولي نفس أقول لها إذا ما تُنازعني لعلّي أو عساني  
... جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع))<sup>(٣٩)</sup>.

لعلنا ندرك عبره هذه الرؤية في أنّ سيبويه وضع في اعتباره للتبادل بين هذين المكونين الدلالة المشتركة، تلك الدلالة التي قادت إلى اتصال ضمير النصب بـ ( عسى ) شأنها في هذا شأن ( لعلّ ) بما يؤكّد التوجه نحو المعنى المدرك، فـ ( يا ) المتكلم اسم ( عسى ) وخبرها محذوف فهي فعل كما يرى سيبويه، وليست حرفاً، ودليله على ذلك أنّها لو كانت مجرورة لقال ( عساي ) فالتبادل بين ( لعلّ ) و ( عسى ) قاد إلى رجاحة هذا الرأي؛ لأنّهم جعلوها بمنزلة ( لعلّ ) في هذا الموضع<sup>(٤٠)</sup>. والملاحظة التي يجب التنويه إليها أنّنا نريد أنّ تسلّم تصورات سيبويه الخاصة بهذه المواضع من الانحراف إلى التضمين، فالتضمين بيّنه ابن هشام بقوله: (( قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ))<sup>(٤١)</sup>. وفائدته (( أنّ يدلّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدلّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام ))<sup>(٤٢)</sup>. أنّنا ندفع أنّ يكون ذلك في ما قدّم ذكره؛ لأنّ المكونين يؤدّيان معنى واحداً مقصوداً قصداً وتبعاً فالتبادل ههنا عكس التضمين من جهة أنّ التضمين لفظ يدلّ على معنيين والتبادل لفظين يدلان على معنى واحد.

لقد عوّل سيبويه على المعنى ههنا، فهو المحك في الحكم على ما يجوز وما لا يجوز، يقول د. نهاد الموسى (( ويعوّل النحويون العرب على المعنى معوّلاً كبيراً، ويمثّل التفاتهم إلى المعنى عامة والمستوى الدلالي خاصة ملحظاً ثابتاً يفزعون إليه ويصدرون عنه من التفسير النحوي وخاصة إذا تخلف التفسير عن المستوى النحوي الخالص ))<sup>(٤٣)</sup>.

وإخال إنّ هذه العلاقة التبادلية الدلالية وإن خرقت الأداء المثالي إلا أنّها ظلّت في محور الملاءمة؛ لأنّها تفسير اللغة باللغة الأمر الذي جعل سيبويه يتخذها مصدراً من مصادر التأويل؛ لأنّ المدخلات الأولية للمنظومة النحوية كلمات.

### المبحث الثالث

#### المفاهيم العلائقية (المستوى النحوي)

يعدّ الاستبدال معياراً جوهرياً يستعين به الدرس اللساني في دراسة اللغة؛ إذ تمنح هذه الظاهرة التراكيب مرونة وحركة، فاللغة العربية بقدر اهتمامها بالألفاظ فإنّها تجعل الأهمية الكبرى للمعاني، ولهذا نجد سيبويه ركّز على المعنى كثيراً في كتابه وأنحى باللائمة على النحويين حينما قدّم نصاً مهماً أبان فيه عنايتهم بالأمر الشكليّة واكتفائهم بإعراب الكلم وبيان مواقعها، ولم يكن همّهم أن يفهموها فهماً دلاليّاً وتفسير تركيبها بملاحظة الظروف والملابسات المقامية المفترضة التي تحيط بتكوين الجمل. الأمر الذي اهتم به سيبويه وبانت ريادته فيه إذ يقول: (( فإنّ النحويين ممن يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب، وذلك أنّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر، فقال: أنا عبد الله منطلقاً وهو زيد منطلقاً. كان محالاً؛ لأنّه إنّما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنّما يضمّر إذا علم أنّك عرفت من يعني، إلا أنّ رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك كان حسناً))<sup>(٤٤)</sup>.

ففي النص من الأهمية ما يرجى لبيان أنّ العلامة الإعرابية قد لا تمدّنا بذلك العمق في تحليل الظاهرة النحوية، فكانت جملة (أنا عبد الله) غير صحيحة في نص سيبويه في أعلاه، إذ لا فائدة من أن تُخبر المخاطب الذي يعرفك بكونك (عبد الله)؛ أمّا لو كنت خلف حائط أوفي موضع يجهله المتكلم لأستجيز ذلك على وفق منهجية سيبويه في المحتوى الدلالي للجملة<sup>(٤٥)</sup>.

وقال أبو العباس أحمد بن يحيى الملقب بـ (ثعلب) أنّ سيبويه ((عمل كلام العرب على المعاني))<sup>(٤٦)</sup> ولا يخفى ههنا أثر استاذة الخليل حينما ((سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواضع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنهم، واعتلت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه، فإنّ أكن أصبت فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحّت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلماً وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا كذا، ولسبب كذا كذا سنحت له وخطرت بباليه محتملة لذلك فجاز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجاز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلاّ إنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك فإنّ سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعول فليأت بها))<sup>(٤٧)</sup>.

وبهذا يخطّ سيبويه للنحو العربي رؤية جديدة في فهم الجملة تمثّلت في طائفة من نصوص كتابه تتمّ دراسة ظاهرة التبادل عبرها على وفق ما يمكن أن تحيل عليه من اعتبارات وظيفية - وهي اعتبارات المكان والزمان وطرفي عملية التخاطب المتكلم والمخاطب - تمثّلت تلك النصوص<sup>(٤٨)</sup> في:

#### أولاً: التبادل الوظيفي

عقد سيبويه باباً قال فيه ((هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر فإنّما هو زمن مقدم الحاج وحين خفوق النجم؛ ولكنّه على سعة الكلام والاختصار وإن قال: كم

سير عليه فكذا))<sup>(٤٩)</sup>. ويفهم من نصه أن تقوم كلمة ما بوظيفتين معاً الأولى هي وظيفتها الأساسية والثانية مُبدّلة فالذي حصل كان بفعل تبديل مقولة اسمية إلى مقولة ظرفية، فقد أدى الحذف إلى أن يقوم المصدر مقام ظرف الزمان ومن ثم قيامه بوظيفتي الطرف أولاً، والفاعلية ثانياً وهو أمر غير اعتيادي استدعى محاولة تفسيرية في ضوء السياق الفعلي الذي قيلت فيه الجملة فيلجأ سيبويه إلى الإحالة إلى سؤال متقدّم خاص بالحين وقد سقط السؤال فقام الحين مقام الظرف في مسلك لغوي اصطلح عليه بـ(سعة الكلام) ليعبر عن مثل هذه الحالة .

وبالطريقة نفسها يفهمنا سيبويه كيف يقوم المصدر مقام المسند إلى الفعل في قوله: ((من ذلك قولك على قول السائل: أي سير سير عليه؟. فنقول: سير عليه سير شديد وضرب به ضرب ضعيف فأجريته مفعولاً والفعل له))<sup>(٥٠)</sup> .

فالمصدر قام بوظيفة المسند إلى الفعل عبر بناء الفعل على المفعول مع تحمّله لمعنى الفاعلية أي الفعل له ، وهي الحال في جميع الجمل التي يُبنى فيها الفعل للمفعول، فالمفعول يكون مرفوعاً عند البناء للمجهول إذ يقول سيبويه عن المفعول المرفوع (نائب الفاعل) : ((هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل... كقولك: ضرب زيداً ويضرب عمرو))<sup>(٥١)</sup>. ومن ثمة فقد كشف سيبويه عن المحتوى الدلالي للجملة في مجيء المفعول ههنا مصدراً عبر إمكانية دلالية هي وقوعها جواباً لسؤال متقدّم<sup>(٥٢)</sup> .

#### ثانياً: التبادل الشكلي

تظن سيبويه إلى كيفية التركيب من جهة المعنى بتحكّم المتكلم ، فثمة مؤثرات مقامية للجملة تؤول إلى أن تفقد العلامة الإعرابية قيمتها في مثل(هذا جحر ضب خرب) فالعلامة الإعرابية لـ(خرب) هي الضمة، إلا أنها أبدلت بالكسرة ، وتجاوز تخوم الإعراب المعياري في إطار المظاهر الاستعمالية يعلّله ههنا سيبويه بقوله إن الوجه فيه: ((الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس؛ لأنّ الخرب نعت الجحر والجحر رفع؛ ولكنّ بعض العرب يجره وليس بنعت للضب ؛ ولكنّه نعت للذي أضيف إلى الضب فجرّوه؛ لأنّه نكرة كالضب ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد))<sup>(٥٣)</sup> .

فالقصدية تمسك بزمام الاختيار إذ تقرّر أنّه (( ليس ينقض اجراؤه عليك المعنى))<sup>(٥٤)</sup> . فمفهوم الملاءمة في الحركات نفسها حدّد سياق التأويل وكيف يتكوّن التأويل في هذا السياق، فالعمل ههنا -عمل العناصر اللغوية بعضها ببعض - لا على وجه الحقيقة بل على وجه العلاقات المطردة الثابتة أعان على تفسير هذه الظاهرة في إطار التبادل الشكلي في الحركات الإعرابية ما دام صاحب اللغة قادراً على إحداث التوازن بين الموقع الذي يشغله العنصر اللغوي والوظيفة التركيبية والدلالية، وهو رابط لزومي عند سيبويه يقود إلى علاقة مُنتجة<sup>(٥٥)</sup> .

#### ثالثاً: التبادل المضارعي<sup>(٥٦)</sup> .

استعان سيبويه في بناء نصوصه بوسائل وآليات انتاجية ، عملت على توليد المعرفة، منها آلية (الاستدلال) في محاولة اثبات حقائق لغوية لمتلقيه ضمن إطار قالب منهجي يخضع لبناء محكم، بغية فهم واستيعاب مضامين نصوصه بإقامة الدليل الذي يعتمد على العملية الاستدلالية التي تتصف بالإنبائية، حينما يؤلف سيبويه بين نمط الكلام وجوهره . وهو بهذا يجعلنا إزاء شكل خاص لبنيات نصوصه، حينما يقمّ لنا مختلف المعلومات التي تحدّد العلاقات الاستدلالية بين تراكيبه ((كعلاقة الشرط والسببية والاستلزام والاستنتاج والقياس وغيرها))<sup>(٥٧)</sup> . وهو ما يشي إلى القول بأنّ نصوصه جاءت مُدلّلة ومعلّلة ومنظمة تحقق أغراضها، ومؤثرة في متلقيها إقناعاً باعتماد أدوات وضوابط عقلية، وأخرى نقلية. من أجل إقامة الحجة لإثبات قضايا لغوية وظاهرة التبادل وجب فيها أن يكون الاستدلال أحد الأنساق التي اعتمدها خطاب سيبويه الحجاجي حينما ينجز غيرها تسلسلات استنتاجية بعضها بمثابة الحجج وبعضها الآخر بمثابة النتائج، فقد ربط سيبويه بين العمل والمعنى في إبداله اسم الفاعل بالفعل حملاً عليه إذ يقول: ((هذا باب من اسم



الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً وذلك: هذا ضاربٌ زيداً غداً فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً غداً<sup>(٥٨)</sup>. فاسم الفاعل النكرة المنون يتساوى مع الفعل المضارع في المعنى والعمل وتتضح آلية الاستدلال وهنا عبر المخطط الآتي في مثال سيبويه:

[هذا ضاربٌ زيداً غداً]

- إذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك [شرط واستلزام]  
 - هذا ضاربٌ عبد الله الساعة فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً [تفسير]  
 - هذا يجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً [استنتاج]  
 ويبيّن في موضع آخر اتفاق الصيغتين في أداء المعنى الوظيفي والدلالي بقوله: ((وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إنَّ عبدَ الله ليفعل فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إنَّ زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى))<sup>(٥٩)</sup>.

- هذا ضاربٌ عبد الله الساعة = إنَّ زيداً لفاعل  
 - هذا يضرب عبد الله الساعة = إنَّ زيداً ليفعل

إنَّ اعتماد سيبويه تقنيات استدلالية إنَّما هدفه الإقناع لإحداث تغيرات في الأفكار أو توجيهها أو لتحقيق أغراض تداولية أخرى ويُنْبئ الإقناع عادة على اقتراحات سابقة بشأن عناصر السياق، ولاسيما المخاطب والخطابات السابقة والخطابات المتوقعة من أجل إدراك المقاصد الحقيقية فبعض القضايا النحوية قد لا يتمّ التعرف إليها بصورة مباشرة تكمن وظيفة الاستدلال عندها بإثبات وجود هذه القضايا عبر ربطها ببعض القضايا الأخرى التي سبق ثبوتها باستعمال أسلوب مرّن يُدرك المتلقي عن طريقه أنه أمام خطاب طبيعي وقد وعى سيبويه هذه الكيفية في عرض قضاياها النحوية والاستدلال عليها.

وقد سلك سيبويه مسلكاً استدلالياً آخر عكس لنا عبره إثبات ظاهرة التبادل في كلام العرب وهو (الاعتراض) فقد ألحق الصفة المشبهة بباب اسم الفاعل قائلاً: ((هذا باب الصفة المشبهة فيما عملت فيه ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل))<sup>(٦٠)</sup>. ويعترض على استبدالها بالفعل: ((لأنها ليست في معنى الفعل المضارع))<sup>(٦١)</sup>. واعتراضه يستند فيه إلى الأدلة بقوله: ((والإضافة فيه أحسن وأكثر؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوّته في الأشياء))<sup>(٦٢)</sup>.

إنَّ استبدال اسم الفاعل بالفعل إنَّما هو لتقارب في المعنى والعمل فإنَّ اختفى هذا التقارب اختفت كذلك صورة وجود البديل، فالإضافة في الصفة المشبهة أحسن وأكثر وهي من خصائص الأسماء فهي أقرب إلى الاسمية منها إلى الفعلية فابتعدت عن الفعل في المعنى والعمل. فالمعنى هنا يكون مسؤولاً عن تقديم النموذج المعين للمثال المحتمل كما أشرنا إلى ذلك مسبقاً يوضح هذا الأمر السيرافي بقوله: ((إنَّ قولك: حسن الوجه. لم يجرِ مجرى حسن كما جرى ضارب مجرى ضرب فكان الأحسن عندهم في حسن الإضافة لبعدهم الإضافة من الفعل في اللفظ كما تباعد حسن الوجه من الفعل ومما جرى مجراه في المعنى))<sup>(٦٣)</sup>. واعتراضه على استبدال الصفة المشبهة بالفعل يعلق عليه بقوله: ((ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعاً قولك: أعبد الله أنت أكرم عليه أم زيد، وأعبد الله أنت أصدق أم بشر. كأنك قلت: أعبد الله أنت أخوه أم بشر؛ لأنَّ أفعل ليس بفعل ولا اسم يجري مجرى الفعل وإنَّما هو بمنزلة حسن وشديد ونحو ذلك))<sup>(٦٤)</sup>.

ولعلَّ تنويبه هذا يكشف لنا سرَّ إبدال الفعل باسم الفاعل وهو ما لا يقع مع الصفة المشبهة وما حُمل عليها. وهذه الآلية التي اعتمدها سيبويه هي آلية استدلالية في مقابلة بين هذه الأبنية فكانت نهجاً متميزاً يُفسَّر بها الأمثلة المتففة في العمق من حيث إنَّها تؤدّي معنى واحداً - كما في قوله: ((هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً وعمله؛ لأنَّ الألف واللام منعتا

الإضافة وصارتا بمنزلة التثوين)).<sup>(٦٥)</sup> - فتصلح بديلة، أو لا تؤدّيه كما هو الحال مع الصفة المشبهة، فلا تقع بديلة عن الفعل.

فالبعد التأويلي عند أبي بشر إنّما جاء مرتبطاً بالبعد التوليدي فإن تولّد البديل الموافق في المعنى والعمل أخذ به وإلا فهو معترض على مجيء غير المولد لافتقاره شروط الملاءمة .

وقد عقد باباً للمصادر جرت مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه (( وذلك قولك: عجبت من ضرب زيداً .فمعناه :أنه يضربُ زيداً .وتقول :عجبت من ضرب زيداً بكرٌ ومن ضرب زيدٌ عمراً .إذا كان هو الفاعل ،كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمراً ويضرب عمراً زيدٌ))<sup>(٦٦)</sup> . فالمصدر قد يُستبدل بالفعل في الجملة لما تحتمله بنيته الدلالية التي حلّ لها سببويه إلى ( أنه يضرب )، فالمعنى يجمع بين العنصر اللغوي والوظيفة النحوية التي يشغلها، فإحساس سببويه الدقيق قاده إلى مقارنة المصدر باسم الفاعل قائلاً: (( وإنّما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أنّ فيه فاعلاً ومفعولاً ؛لأنّك إذا قلت: هذا ضاربٌ .فقد جئت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: عجبت من ضرب، فإنّك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل، وإن كان فيه دليل على الفاعل، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول، ولم تحتج حين قلت: هذا ضاربٌ زيداً. إلى فاعل ظاهر ؛لأنّ المضمر في ضارب هو الفاعل))<sup>(٦٧)</sup> .

إنّ مدى العمق اللغوي السببويهي في تحليل هذه المكونات يُبرز لنا كيف تشكّلت بنى نحوية مقبولة بالمحافظة على النظام النحوي للغة حيث لم يحدث تصادم بين العنصر اللغوي العامل والوظيفة التي يؤدّيها في إطار علاقات مع العناصر اللغوية الأخرى، ولا يخفى وضوح المعنى الذي يمكن أن يُعبّر عنه من خلال تراكيب تتكون من مفردات مختلفة، ففي قوله: (( وإنّ كان فيه دليلٌ على الفاعل )) إشارة إلى ما تحمله بنية المصدر الدلالية للفاعل، أمّا البنية الدلالية لاسم الفاعل فهي مشتملة على الضمير. فوقع التبادل هنا لا يخلّ بالنص، بل يأتي معه النص مترابطاً ومنسجماً؛ لأنّه ليس تجميعاً فوضوياً لكلمات في جمل بل يمكن القول بثنائية (الاتساق والانسجام) بين البديل والمبدل منه<sup>(٦٨)</sup> . فالاتساق من منظور قراءة تنا لقراءة سببويه متعلق بالترابط في العلاقات النحوية الموجودة في الجملة، أو بمعنى آخر أنّه مرتبط بالسياق الداخلي الذي يتجسّد عن طريق مفهوم النظير. أمّا الانسجام فهو مرتبط بالملاءمة فهو ليس ميزة لسانية للملفوظات إلا أنّه نتيجة نشاط تأويلي .

إنّ البنية المفهومية لظاهرة التبادل تجعلنا نعرض نصوصاً أخرى لسببويه في إطار نظرة كلية للتبادل المضارعي، إذ يمتلك الفعل ( تقول ) سمات مشتركة تجعله يسلك في الجملة مسلكاً تركيبياً شبيهاً بالفعل ( تظن ) وذلك (( قولك: متى تقول زيداً منطلقاً. وأ كلّ يوم تقول عمراً منطلقاً. . . . .وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة، أنّ ناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب (قلت) أجمع مثل ظننت))<sup>(٦٩)</sup> . واستشهد بقول الكميت:

أجهالاً تقول بني لؤي ..... لعمرُ أبيك أم متجاهلينا<sup>(٧٠)</sup>  
وقول عمر بن أبي ربيعة:

أما الرحيلُ فدون بعد غدٍ.....فمتى تقول الدار تجمعا<sup>(٧١)</sup>

فبنية (قلت) يُظهرها سببويه أنّها (( وقعت في كلام العرب على أنّ يحكى بها، وإنّما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو قلت: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنّه يحسن أنّ تقول: زيدٌ منطلقٌ ولا تُدخل قلت))<sup>(٧٢)</sup> . إلا أنّه يحدّد الخاصية التي أهلتها لهذه المشابهة – بما يُمكن من تبادلها مع الفعل تظن- وذلك إذا كان القول بعد الاستفهام للمخاطب نحو: أتقولُ زيداً منطلقاً؟. وهو فهمٌ معتمدٌ على ثنائية نحوية ودلالية، من جهة اكتمال عناصر التركيب وتحقق المعنى المعجمي على وفق قيود الاختيار، وبما يُفضي إلى توافق العلاقة بين العناصر والمعاني، فنشأ تركيب قبيلة أبناء اللغة؛ لأنّه مسموحٌ به في النظام اللغوي العرفي .

وكان سببويه يُجمل لنا خضوع هذه البنية لوظائف نحوية تمدّ المنطوق بالمعنى لما بينها من علاقات أساسية هذا من جهة ومن جهة أخرى خضوع مفرداتها التي تشغل تلك الوظائف النحوية لعلاقات دلالية متفاعلة نتيجة سياق خاص ترد فيه تلك البنية وهو تصوّرٌ ليس افتراضياً بل مبنياً

على إبدال- ناس من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم - (ظننت)ب( قلت ). وتلك مرونة استعمالية خلّاقة في تجاوز استعمال نموذج أصل شائع الدلالة إلى غيره بما يُنبئ عن حكمة العربية<sup>(٧٣)</sup>.

### نتائج البحث:

#### تمخض البحث عن نتائج أجملها بـ:

- ١- تنبئ هذه الظاهرة عن وجود قدر من الاشتراك بين المكونين المتبادلين توفرها حاجة المتكلم الاتصالية.
- ٢- ترتب المفاهيم في هذه الظاهرة ترتيباً هرمياً قاعدته المفردات في مستواها المعجمي وقمته المستوى الإنجازي مروراً بالمستوى النحوي وهذه الهيكلية الهندسية عكست مجال المعنى في صياغة التراكيب أكثر من انعكاسها في المفردات وهو أمر غاية في الأهمية؛ لأنها ارتبطت بموقف المتحدث.
- ٣- في ظلّ ظاهرة التبادل يمكن القول إنّ المكون الدلالي مكون شمولي بوصفه جزءاً من التركيب والبنية المعرفية.
- ٤- إنّ هناك قيوداً اجتماعية تُفرض على الكلام عن طريق تحديد مجموعة من المعايير يتمّ الالتزام بها، فضلاً عن القيود المفروضة على الوحدات اللغوية المعروفة عند أبناء اللغة الواحدة وهي مسألة بديهية؛ لأنّ الكلام يحدث في سياق اجتماعي فلا غنى ههنا عن المنظور الاجتماعي.

### الهوامش:

- (١) ترجع صحة الحكم على اللفظ إلى معرفة النظم والإعراب وصحة الحكم على المعنى إلى العقل والمنطق قال السيرافي في ردّه على متى بن يونس: (( لأن صحيح الكلام من سقيمه يعرف بالنظم المألوف والإعراب المعروف إذا كنا نتكلم بالعربية ؛ وفساد المعنى من صالحه يعرف بالعقل إذا كنا نبحث بالعقل )) الإمتاع والمؤانسة ١٠٩/١.
- (٢) الاقتراح في علم أصول النحو: ص ٢. وينظر الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي: ص ١١.
- (٣) ينظر النحو الوظيفي وبناء الحاسوب: ص ١١٨.
- (٤) حاولت الدراسات اللسانية الحديثة تقديم هذا الفهم لكن بإعطائه صورة تختلف باختلاف الاتجاهات اللسانية فقد لجأ "هارفج" إلى إتخاذ هذه المسألة وسيلة مهمة لإنشاء رابطة بين الجمل فالمتلقي يسترشد بالمكون البديل إلى الدلالة نفسها إذ يدلّ كلا الشكلين اللغويين على الشيء غير اللغوي نفسه. ينظر النص والخطاب والاجراء: ص ٣٠٠، ودراسة لغوية لصور التماسك النصي في لغتي الجاحظ والزيات: ص ١٧٣، والاستبدال ودوره في التماسك النصي (بحث) ولسانيات النص: ص ٣١.
- (٥) العين ١٢٢/١.
- (٦) الكتاب ٣١١/١، وينظر موارد مشابهة ٣١٤- ٣١٥ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٩ - ٣٣٩ - ٣٤١ - ٣٤٨ - ٣٥٦ - ٣٨١ - ٣٨٣.
- (٧) ذهب ابن جني إلى القول برأي سيبويه حينما أورد هذا المصطلح في كتابه الخصائص ٢٨٨/١ قائلاً: (( لك أن تقول : ضرباً زيداً، لا على أن تجعل ضرباً توكيداً للفعل الناصب لـ"زيد" بل على أن يُبدله منه فتقيمه مقامه)).
- (٨) الكتاب ١٤٣/٢.
- (٩) المنصف ١٩٨/١. وذكر ابن قيم في بدائع الفوائد ١٢٣/١. أنّ (( أكثر ألفاظ النحاة محمول على الاستعارة والتشبيه والتسامح إذ مقصودهم التقريب على المتعلمين)).
- (١٠) الكتاب ٣٤٠/١ و٣٤٥/١ و٣٤٥/٢ و٨١/٢.
- (١١) الكتاب ٢٤٢-٢٤٣ و٣٧٨/١.
- (١٢) الكتاب ٣٤٥/١ وينظر ١٠٨ و١٠٩ و١١٥ و١٧١ و٣١٦ و٣٢٧.
- (١٣) مثّلت المنزلة عند سيبويه قانون الاستقراء اللغوي ممّا مهّد لظهور القياس المنطقي بعد ذلك وقد أحصينا مواردها في الكتاب فكانت نحواً من ( ١٧٩٧ ) مرة وقد اختلف استعمال هذه المفردة عند النحاة الخالفين إلّا في إشارتين الأولى عند ابن جني والأخرى عند ابن هشام ينظر بحثنا المنشور في مجلة الباحث بعنوان الحجاج بمفهوم المنزلة مقارنة تشبيدية بين الغرض العلمي والتعليمي: ص ٣، في العدد ٩.
- (١٤) ديوان العجاج ص ٦٦، وينظر الخزانة ٥١١/٤، وأمالى ابن الشجري ٢٦٢/١، وشواهد المغني ص ١٨٠؛ والقنّسري: الشيخ الكبير المسن.
- (١٥) الكتاب ٣٣٨/١.
- (١٦) الخصائص ٣٣٠/٣ والهمع ٩/١ والتصريح ١١١/٢ والأشْمُونِي ١٨٠/١.
- (١٧) الكتاب ٢٤/٣.
- (١٨) الكتاب ٢٤/٣ (الهامش).
- (١٩) الكليات ص ٣١.
- (٢٠) الكتاب ٢١٠/١.
- (٢١) الكتاب ٢٥/١.
- (٢٢) جمالية العلاقات النحوية في النص الفني: ص ١٤٦.
- (٢٣) الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار: ص ١٥٦. وينظر درس النحوي في الخطاب اللساني المعاصر (بحث).

(٢٤) وصف جومسكي المعجم أنه طائفة مفردات اللغة وتمتلك هذه المفردات نوعين من السمات المميزة الأولى (فنولوجية) والثانية من أنواع متعددة (سمات دلالية ونحوية ٠٠٠ الخ) وتعود مقبولية الجملة إلى انسجام مفرداتها مع تلك السمات. ينظر جوانب من نظرية النحو: ص ١١٠ ونظرية جومسكي: ص ١٥٩ ومباحث في النظرية الأسنوية وتعليم اللغة: ص ١٣١.

(٢١) الكتاب ٤٠/١ وينظر المفردات للراغب: ص ٥٨٠ والدر المصون ٤١٣/١.

(٢٦) الكتاب ٤٠/١ والأيتان البقرة ٦٥ والأنفال ٦٠.

(٢٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣١٧/٢.

(٢٨) ذكر في موضع آخر (( قد يكون الخلق المصدر، ويكون الخلق المخلوق )) ينظر الكتاب ١٢٠/٢.

(٢٩) الكتاب ٤٣/١.

(٣٠) ديوان الخنساء: ص ٤٨ ومختارات ابن الشجري ٧١/١.

(٣١) الكتاب ٣٣٧/١.

(٣٢) الكتاب ٣٧٠/١.

(٣٣) الكتاب ٣٧١/١.

(٣٤) ديوان الفرزدق: ص ٧٦٩، والكامل: ص ٦٩.

(٣٥) الكتاب ٣٤٦/١.

(٣٦) الكتاب ١٤٨/٢.

(٣٧) الكتاب ٢٣٣/٤.

(٣٨) الخصائص ٢٥/٣ وشرح المفصل ١٨٨/٣.

(٣٩) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٤٠) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٤١) معني اللبيب ٦٨٥/٢.

(٤٢) معني اللبيب ٥٣٠/٢.

(٤٣) نظرية النحو العربي: ص ٦٥ وعناصر النظرية النحوية: ص ١٧٣.

(٤٤) الكتاب ٨٠-٨١/٢.

(٤١) يُقصد بالمحتوى الدلالي للجملة " أن الجملة يتم فهمها في ضوء إطار من الدلالات الخارجية غير اللغوية وتكون الجملة هي الوسيلة الوحيدة التي تمثنا بما نحتاجه لفهمها في بنيتها الخارجية أو اللغوية" ينظر مفهوم الجملة عند سيبويه" ص ١٩٥.

(٤٦) طبقات النحويين واللغويين: ص ١١١.

(٤٧) الإيضاح في علل النحو: ص ٦٥-٦٦.

(٤٨) ننوه أن اختيارنا للنصوص قائم على الانتقاء، أما استقرارها كاملاً في كتاب سيبويه فهو ما طرحناه لأن يكون أطروحة دكتوراه يتم تناول هذه الظاهرة فيها عبر المستويات اللغوية صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالة.

(٤٩) الكتاب ٢٢٢-٢٢٣.

(٥٠) الكتاب ٢٢٩/١.

(٥١) الكتاب ٣٣-٣٤.

(١٢) أطلق د. حسن عبد الغني الأسدي على هذه الظاهرة ( **الازدواج الوظيفي** ) مؤكداً ملاحظة الأثر الوظيفي الذي يقوم به المتكلم والمخاطب فالمتكلم يتخذ وظيفة المجيب ويكون للمخاطب وظيفة السائل ويرى أن المحتوى الدلالي يمكن أن يوجه الوظائف الخطابية على نحو من الدقة. ينظر مفهوم الجملة عند سيبويه: ص ٢٠٣.

(١٣) الكتاب ٤٣٦/١.

(١٤) الكتاب ٦٧/١.

(١٥) نوهنا سلفاً أن اختيارنا لنصوص الكتاب انتقائية ونود الإشارة ههنا إلى موارد أخرى تخضع للتبادل الشكلي خشية الإطالة في تفصيلها نذكر منها:

أ-الرفع في خبر المبتدأ يُبدل إلى نصب في خبر كان وكاد وأخواتها والمفعول الثاني لأفعال القلوب وتبقى النسبة ثابتة بين المبتدأ والخبر فلا يتغير معنى الخبرية فيه.

ب-رفع المبتدأ يُبدل إلى نصب في اسم ( إن ) وأخواتها ولا النافية للجنس والمفعول الأول لأفعال القلوب.

ت-الخبر المنصوب مع ( ليس ) و( كان ) المنفية وما العاملة عمل ليس يُبدل إلى خبر مجرور. ينظر الكتاب ٥٧/١-٥٩-٦٠-٦١.

(١٦) اعني بها المضارعة في المعنى والعمل.

(١٧) آليات الاستدلال الحجاجي: ص ٢.

(١٨) الكتاب ١٦٤/١.

(١٩) الكتاب ١٤/١.

(٢٠) الكتاب ١٩٤/١.

(٢١) الكتاب ١٩٤/١.

(٢٢) الكتاب ١٩٤/١.

(٢٣) الكتاب ١٩٤/١ (الهامش).

(٢٤) الكتاب ١٣٢/١.

(٢٥) الكتاب ١٨١/١.

(٢٦) الكتاب ١٨٩/١. جدير بالتنويه ههنا أن هذه الإمكانية التبادلية بين المصدر والفعل جعلت سيبويه يستعمل الفعل مراداً به المصدر وذلك في قوله: (( **وَأَنْ تَفْعَلَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ** )) الكتاب ٦/٣. يُريد أن ( أَنْ ) والفعل (تفعل) يؤولان بمصدر فهما بمنزلة الفعل أي المصدر يؤنس بذلك قوله: (( **أنتني بعدما تفرغ فر ما** ) و **تفرغ بمنزلة الفراغ** )) الكتاب ١١/٣. وفي هذا ما يُعضد مجيء المصدر بديلاً عن الفعل لتوافق في المعنى والعمل.

(٢٧) الكتاب ١٨٩/١.

(٢٨) لا نقصد بمفهوم البديل ههنا المفهوم النحوي بوصفه تابعاً بل نعني به إحلال شيء مكان آخر.

(٢٩) الكتاب ١٢٣-١٢٤.

(٧٠) الخزانة ٢٣/٤، والعيني ٢٩/٢ .

(٧١) ديوان عمر: ص ٣٩٤ .

(٧٢) الكتاب ١٢٢/١ .

(٧٣) وتبدو هذه الظاهرة واضحة المعالم في موارد أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر في ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز مثل ( ما ) ينظر الكتاب ١٥٧/١-٥٩-٦٠-٦١ .

#### ثبت المظان:

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) الاستبدال ودوره في التماسك النصي- مقال الكتروني على منتديات تخاطب- ابراهيم محمد عبد الله مفتاح.
- (٣) الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي- فؤاد بو علي- عالم الكتب- أربد-الأردن ط١-٢٠١١م.
- (٤) الاقتراح في علم أصول النحو-السيوطي(ت٩١١هـ)- ضبط وتصحيح: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم-جروس- برس البيضاء- ط١-١٩٨٨م.
- (٥) أمالي ابن الشجري- هبة الله بن علي بن محمد حمزة الحسيني العلوي-تحقيق: د.محمود محمد الطناحي- مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (٦) الامتاع والموانسة- أبو حيان التوحيد-مكتبة مشكاة الإسلامية.
- (٧) آليات الاستدلال الحجاجي في منهاج البلغاء وسراج الأدباء-حازم القرطاجني- خديجة كلاتمة- مجلة المخبر-العدد(٨)-جامعة محمد خيضر بسكرة-٢٠١٢م.
- (٨) الإيضاح في علل النحو- أبو القاسم الزجاجي(-٣٣٧هـ)-تحقيق: د.مازن المبارك- دار النفائس-مؤسسة مطابع معنوق-بيروت-ط٢-١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- (٩) بدائع الفوائد-ابن القيم-دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان (د.ت).
- (١٠) التصريح بمضمون التوضيح-الشيخ خالد الأزهرى-الأزهرية-١٣٤٤هـ.
- (١١) الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار-د.سلوى النجار-مطبعة التفسير الفني-صفاقس-٢٠٠٤م.
- (١٢) جماليات العلاقات النحو في النص الفني-د. سلوى النجار-التنوير للطباعة والنشر-بيروت-لبنان.
- (١٣) الحجاج بمفهوم المنزلة عند سيوييه (مقاربة تشبيدية بين الغرض العلمي والتعليمي)-د.رجاء الحسنوي - مجلة الباحث-العدد(٩)-٢٠١٣م.
- (١٤) خزنة الأدب البغدادي-بولاق-١٢٩٩م.
- (١٥) الخصائص-أبو الفتح عثمان بن جني-تحقيق: محمد علي النجار-دار الهدى للطباعة والنشر-بيروت-ط٢-١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
- (١٦) دراسة لغوية لصور التماسك النصي في لغتي الجاحظ والزيات-صلاح قطب-دار العلوم-١٩٩٦م.
- (١٧) الدر المصون-السمين الحلبي-تحقيق: أحمد محمد الخراط-دمشق- ط١-١٩٨٦م.
- (١٨) الدرس النحوي في الخطاب اللساني المعاصر-فؤاد بو علي-مقال الكتروني على موقع ملتقى الأدباء والمبدعين العرب.
- (١٩) ديوان الخنساء- دار صادر-بيروت ١٢٨٣هـ.
- (٢٠) ديوان العجاج-تحقيق: عزة محمد حسن-دار الشرق-بيروت ١٩٧١م.
- (٢١) ديوان عمر بن أبي ربيعة-تحقيق: محمد محيي الدين-مطبعة السعادة-١٣٧١هـ.
- (٢٢) ديوان الفرزدق-نشر الصاوي-١٣٥٤هـ.
- (٢٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك-تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد-دار الكتاب العربي - بيروت-ط١-١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
- (٢٤) شرح شواهد شروح الألفية-العيني-بهاشم الخزانة-بولاق-١٢٩٩م.
- (٢٥) شرح شواهد المغني-البغدادي-تحقيق: عبد العزيز رباح-دمشق-١٣٩٣م.
- (٢٦) شرح المفصل-ابن عييش(-٦٤٣هـ)-عالم الكتب-بيروت-(د.ت).
- (٢٧) طبقات النحويين واللغويين-أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي(-٣٧٩هـ)-تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم-دار المعارف-مصر-(د.ت).
- (٢٨) عناصر النظرية النحوية في كتاب سيوييه- د.سعيد حسن بحيري-مكتبة الانجلو المصرية-ط١-١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- (٢٩) الكامل-الميرد(-٢٨٥هـ)-تحقيق: وليم رايت-ليبسك وكمبرج-١٨٩٢م.
- (٣٠) كتاب سيوييه- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)- تحقيق: عبد السلام محمد هارون-مكتبة الخانجي القاهرة-ط٣-١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- (٣١) كتاب العين مرتباً على حروف المعجم - تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ)...
- (٣٢) تحقيق: عبد الحميد هنداوي-منشورات دار الكتب العلمية بيروت-لبنان-ط١-٢٠٠٣م.
- (٣٣) مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة-د.ميشال زكريا-المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع-ط١-١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- (٣٤) مختارات ابن الشجري-هبة الله ابن الشجري(-٥٤٢هـ)-دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت-(د.ت).
- (٣٥) مغني اللبيب عن كتب الاعراب-ابن هشام الأنصاري(-٧٦١هـ)- تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي- دار الفكر-بيروت-ط١-١٩٨٥م.
- (٣٦) مفردات ألفاظ القرآن- الراغب الاصفهاني(-٥٠٢هـ)-تحقيق: صفوان عدنان داودي-دار القلم-دمشق-ط١-١٩٩٦م.
- (٣٧) مفهوم الجملة عند سيوييه-د.حسن عبد الغني الأسدي-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط١-٢٠٠٧م.
- (٣٨) المنصف-ابن جني-تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين-شركة مكتبة ومطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده-مصر-ط١-١٩٤٥م.
- (٣٩) النحو الوظيفي وبناء الحاسوب-عز الدين البوشيخي-مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية-العدد(١١)-مكناس-١٩٩٥م.
- (٤٠) النص والخطاب والاجراء-دي بو جراند-ترجمة تمام حسان-عال الكتب-القاهرة-١٩٨٨م.
- (٤١) نظرية جومسكي اللغوية-جون لوينز-تحقيق: د.حلمي خليل-دار المعرفة الجامعية-ط١-١٩٨٥م.
- (٤٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع-جلال الدين السيوطي(-٩١١هـ)-تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم-دار البحوث العلمية-الكويت-١٣٩٤هـ-١٩٧٥م.